الأنباء
الخميس 31 ديسمبر 2015

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«الامتياز» تسدد مديونية بـ 8 ملايين ريال قطري

قالت شركة الامتياز الاستثمارية في إفصاح لها على موقع البورصة امس بأنها سددت كامل المديونية المستحقة على الشركة والبالغة 8,328 ملايين ريال قطري والخاصة بالعملاء، وأضافت الشركة في بيانها ان سداد مبلغ المديونية لن يؤثر على بيانات الأرباح والخسائر الخاصة بالشركة.

ملف التوقعات الاقتصادية: 2016 «كن رحيماً»

مسؤولون لـ «الأنباء» عن توقعات السنة المقبلة : الانتهاء من خدمات الأون لاين وصرف التموين إلكترونياً

«التجارة» في 2016: طرح منطقة حرة بالنويصيب .. وتأسيس شركة تدير العبدلي

عاطف رمضان

رصدت «الأنباء» توقعات عدد من مسؤولي وزارة التجارة والصناعة للعام 2016، حيث تترقب الأوساط التجارية في الكويت العام الجديد وما سيحمله من حسم ملفات اقتصادية مهمة، وكذلك ابرز القرارات والتغييرات التي ستحدث داخل الوزارة في العام المقبل، وفيما يلي ابرز الملفات التي من المقرر تنفيذها خلال 2016:

● الانتهاء من استكمال تدشين خدمات الوزارة «الأون لاين» في شكل جديد ونظام عصري يمكن المراجعين من تقديم الطلبات للأقسام المختصة بالوزارة ومتابعة طلباتهم من خلال الموقع.

● استكمال تشغيل النظام الإلكتروني لصرف المواد التموينية بالتعاون مع الشركة الكويتية للتموين، مما يضمن عدم وجود أي تجاوز يخالف عليه القانون عند صرف المواد التموينية ويعزز الشفافية لدى هذا القطاع.

● الانتهاء من مشكلة المنطقة التجارية الحرة بالشويخ، وطرح المنطقة الحرة في النويصيب، وتأسيس شركة تدير المنطقة الحرة والمخازن في العبدلي.

● تسعى الوزارة خلال 2016 لتسهيل الإجراءات المستندية والقضاء على الروتين عبر اختصار بعض الإجراءات في الدورة المستندية مما سيساعد على تحسن بيئة الاعمال.

● الانتهاء من إنجاز مشروع النافذة الواحدة الذي سيشمل 3 جهات هي: وزارة التجارة والصناعة، والصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر.

● الانتهاء من قانون الإعسار المالي ليعالج مشكلات الشركات المتعثرة، وهو الآن في مراحله الأخيرة من إعادة صياغته من اللغة الانجليزية إلى العربية بما يتوافق مع التشريع الكويتي.

● خلال 2016 ستعلن «التجارة» عن دخول شركات جديدة للسوق الكويتي عبر قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تعكف شركة اجنبية بالتعاون مع شريك محلي حاليا لاعداد دراسة بصدد وضع اللمسات الأخيرة عليها.

● مع نهاية 2016 أو مطلع 2017 ستنتهي الوزارة من تطوير الموانئ وتسهيل إجراءات الجمارك والاستعانة بالخبرات العالمية حيث تسعى الوزارة لإعداد دراسات لتطوير المناطق الحرة والاتفاق مع شركة لإدارتها.

حسم النافذة الواحدة وقانون الإعسار وإنهاء مشكلة المنطقة الحرة بالشويخ

دخول شركات أجنبية جديدة في السوق عبر قانون تشجيع الاستثمار

«التجارة» نحو انتهاء تطوير الموانئ وتسهيل إجراءات الجمارك خلال 2016

أبرز أحداث 2015 : تحسن بيئة الأعمال ولائحة حماية المستهلك وصندوق المشروعات الصغيرة

الربط الآلي للعلامات التجارية ولائحة «المنافسة» وقانون الاستثمار المباشر

وحول أبرز الأحداث التي شهدتها وزارة التجارة والصناعة خلال 2015 اشار المسؤولون الى الانتهاء من الملفات التالية:

● إصدار قرار رقم (27) لسنة 2015 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2014/39 بشأن حماية المستهلك.

● اطلاق خدمات الأون لاين لتمكين المراجعين من تقديم الطلبات للأقسام المختصة بالوزارة، ومتابعة هذه الطلبات عبر الموقع الإلكتروني للوزارة على أن يذهبوا لمقر الوزارة مرة واحدة لتسلم أوراقهم.

● مراجعة الإجراءات والدورة المستندية لكل قطاعات الوزارة ابتداء بقطاع الشركات.

● انطلاق الربط الآلي مع الوايبو في العلامات التجارية، حيث بدأت إدارة العلامات التجارية وبراءة الاختراع بالتطبيق الفعلي لاستخدام برنامج ipas، وادخلت الوزارة الطلبات بالنظام الجديد وإعطاء المراجع وصل آلي بإيداع العلامة التجارية وطلب براءة الاختراع والنماذج الصناعية.

● انطلاق أعمال الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة رسميا بتاريخ 27 اكتوبر وبدء استقبال الطلبات بشكل كامل.

● اصدار اللائحة التنفيذية لجهاز حماية المنافسة وبدء التعيين في الجهاز.

● اصدار قانون رقم 116 لسنة 2013 في شأن تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت ولائحته التنفيذية، وذلك بدخول الكويت مرحلة جديدة من الانفتاح على الاستثمار الأجنبي، ففي غضون 6 أشهر من بدء العمل باللائحة التنفيذية الجديدة للهيئة، تلقت نحو 150 طلبا من شركات عالمية للاستثمار والتعرف على التسهيلات والمزايا الجديدة. تسلمت كذلك الهيئة 3 مناطق في شمال وغرب وجنوب البلاد بمساحة إجمالية تبلغ 16 كيلومترا تقريبا، وذلك لتعويض نقص الأراضي الصناعية او الخدمية التي من الممكن ان يحتاجها المستثمر.

● في 2015 بدأت الهيئة العامة للصناعة بالتوسعات حيث تم تخصيص القسائم بعد تحديث الطلبات ومراجعة السياسات.

● المؤشرات الإيجابية لتقارير البنك الدولي أو الخارجية الأميركية عن تحسن بيئة الأعمال التجارية في الكويت والتي تخص تحديدا تقييم العام 2014 وبداية 2015.

الوزير الحاسم

حال وزارة التجارة والصناعة كحال الوزرات الأخرى المرتبطة بالناس مباشرة، وتبدو السنة المقبلة صعبة ومحملة بالتحديات التي ستواجه وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي.

وقد تمكن الوزير في فترة قياسية لا تتجاوز 6 أشهر من تحقيق انجازات مهمة في وزارته، التي تعتبر بين اكثر الوزارات تعقيدا نظرا لارتباطها بحياة المواطنين اليومية ومتابعتها لقضايا حساسة كأسعار السلع الغذائية والاستهلاكية وقضايا التموين والدعم وغيرها، وهي كلها قضايا عرضة لتغييرات مع انخفاض اسعار النفط وتأثيره على ميزانية الدولة. كما ان وزارة التجارة تحمل ملفات التجار وشركاتهم المدرجة منها وغير المدرجة. وأمام الوزير مهمة ليست سهلة بأن يوازن معادلة المنتج والمستهلك، في وقت بدأت فيه الدول الخليجية في رفع الدعم «السخي» عن مشتقات الطاقة، وينتظر أن تلحقها الكويت.

وكان الوزير حسم ملفات عدة في مقابلة أخيرة مع «الأنباء»، حيث أكد أن «الدعم لن يرفع عن المحتاجين من أصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة، وأن دعم الطاقة سيستمر للمواطنين بنظام شرائح، ولكل شريحة سعر، ولن تكون هناك ضريبة على دخل المواطنين»، وهو أول ظهور للوزير أراح كثيرا من المواطنين. وقد تسعف خبرة العلي في تجاوز الملفات الصعبة في زمن انخفاض النفط ونهاية دولة الرفاه، فهو يحمل شهادة دكتوراه في القانون الدولي من جامعة السربون عام 1994، وقد تدرج في المناصب، مفوضا لهيئة أسواق المال، ومديرا للإدارة القانونية في غرفة التجارة، وأمين عام مركز الكويت للتحكيم التجاري في الغرفة، وعضوا بمحكمة التحكيم بغرفة التجارة الدولية، وعضوا بمجلس التحكيم الدولي لدى غرفة التجارة الدولية، ومحاضرا ومدربا في مجال التحكيم، كما ترأس هيئة التحكيم في عدة قضايا تحكيم دولية ومحلية.

من حصة بنك برقان.. وللامتثال لمتطلبات «بازل 3»

«كيبكو» تشتري 51٪ في البنك الأردني الكويتي

فيصل العيار

برج «كيبكو»

العيار: الصفقة تعزز رأسمال «برقان» وتمنحه التوازن بين المخاطر والعوائد

أعلنت شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» امس عن شراء مجموعتها حصة بنسبة 51٪ في البنك الأردني الكويتي من بنك برقان، وقد جاءت عملية الشراء في إطار سلسلة من الصفقات التي اتمها بنك برقان من أجل تلبية معدل رأس المال بموجب متطلبات بازل 3.

وستتمتع ميزانية بنك برقان بعد تنفيذ هذه الصفقات بمرونة أكثر، كما أنها ستدعم خططه التوسعية بشكل أفضل. وستستمر مجموعة بنك برقان بالتنسيق والتعاون بشكل وثيق مع البنك الأردني الكويتي والبنوك الأخرى التابعة لمجموعة شركة المشاريع، وذلك لتطبيق الاستراتيجية القائمة لبنوك شركة المشاريع التجارية الإقليمية، والاستفادة من الفوائد والإيجابيات التي توفرها المجموعة.

وبهذه المناسبة قال نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي في شركة المشاريع فيصل العيار ان الصفقة تعكس قدرة شركة المشاريع على دعم عملياتها المصرفية للامتثال لمتطلبات بازل 3.وأضاف: «تشكل هذه الصفقة دليلا واضحا على الدعم الذي تقدمه شركة المشاريع لشركاتها الرئيسية. إن صفقة شراء البنك الأردني الكويتي ترفع من معدل كفاية رأسمال بنك برقان بنسبة تفوق متطلبات بازل 3، كما أنها توفر للبنك فرصة الاستمرار في تنفيذ استراتيجيته وخططه طويلة الأجل من أجل تعزيز قيمة حقوق المساهمين».

وتابع العيار قائلا: «يتمتع البنك الأردني الكويتي بأسس راسخة ومتجذرة في القطاع المصرفي الأردني، ومن المهم جدا بالنسبة لشركة المشاريع أن يبقى البنك ضمن مجموعة شركاتها وهو الذي يتمتع بما يقرب من 40 عاما من النجاح. سيواصل بنك برقان العمل بشكل وثيق مع البنك الأردني الكويتي من خلال شبكة البنوك التابعة للمجموعة، في وقت ستستمر فيه شركة المشاريع بدعم جميع بنوكها الناشطة في القطاع المصرفي التجاري، وحثهم على الاستفادة من الشبكة المصرفية الإقليمية وتبادل الخبرات ضمن المجموعة».

يذكر أن البنك الأردني الكويتي تأسس في عام 1976 وهو أحد البنوك الرئيسية في القطاع المصرفي في المملكة الأردنية الهاشمية، كما أنه أحد الركائز الأساسية في أنشطة شركة المشاريع في القطاع المصرفي منذ عام 1997.

«برقان»: الصفقة سترفع كفاية رأس المال لـ 15٪

ماجد العجيل

مقر بنك برقان

أعلنت مجموعة بنك برقان امس عن بيع حصتها المسيطرة في البنك الأردني الكويتي لشركة تابعة لمجموعة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو). وقال البنك في بيان صحافي امس انه منذ عام 2010 اتخذ البنك خطوات استراتيجية للمعالجة المثلى للميزانية العمومية كتلك المحتذى بها في البنوك العالمية للامتثال لمتطلبات بازل 3، وتخللت الخطة العديد من الإصدارت الناجحة للسندات الثانوية وإصدار حقوق اكتتاب في أسهم إضافية بالإضافة الى بيع أسهم خزينة. هذا وقد ساهمت عملية البيع بانخفاض الموجودات المرجحة بالمخاطر والمقدرة بـ 500 مليون دينار كويتي. وعليه فإن معدل كفاية رأس المال لبنك برقان بعد عملية البيع مقدرة لتصل إلى أكثر من 15٪ في نهاية العام 2015. وفي هذا الصدد قال رئيس مجلس ادارة بنك برقان ماجد العجيل:« هذه الخطوة تمكن بنك برقان من الحصول على معدلات قوية لرأس المال وأكثر من المعدلات المطلوبة وفق معايير بازل 3، وأيضا ستسمح للبنك بمواصلة نموه المطرد من غير الحاجة لزيادة رأس المال».وتعكس الصفقة مدى الفرص التي يتمتع بها بنك برقان تحت مظلة شركة مشاريع الكويت كونها تظهر مدى مرونة بنك برقان وتعددية الخيارات الاستراتيجية المتاحة. من جانبه قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك برقان إدواردو إيغورين:« إن هذا القرار الاستراتيجي سيعزز من نسبة رأس المال لدينا بشكل كبير وسيوفر لنا منصة مريحة لمواصلة النمو وتحقيق التوازن الأمثل بين المخاطر والعوائد». واضاف ايغورين: «هذه الخطوة ستسمح لنا بتعزيز تركيزنا على استراتيجية التنويع ومواصلة تحسين إيرادات وأرباح البنك. إنني سعيد بأن البنك الأردني الكويتي والذي يعد أحد أفضل أصولنا، سيظل تحت مظلة شركة مشاريع الكويت مما يعني استمرار الصلة الوثيقة ودعمنا المستمر والقوي لاعماله وتعزيز العمل المشترك بيننا».